

١٠٠ شكوى و٤٨ موقوفاً في جرائم إلكترونية بطرطوس منتحل صفة أمنية ابتز أحد الأشخاص برصيد ١٠٠ ألف ليرة للمكالمات الخليوية وآخر بـ٧٠ ألفاً

طرطوس- الوطن

وأشار المصدر إلى أن عدد الأشخاص الذين تم توقيفهم نتيجة هذه الضبوط بلغ حتى الآن ٤٨ شخصاً، كما تمت مصادرة سيارة ومسدس.

وفي سياق آخر تعرض عدد من الأشخاص لابتنزاز من أحد منتحلي صفة أمنية حيث يتصل بهذا الشخص أو ذاك ويقول له: أنا ضابط بالأمن الجنائي، ويبلغه بأنه بحقه شكوى ويجب عليه مراجعة الفرع، ويضيف له: أستطيع مساعدتك لكن حول لي

رصيد ويستمر بعد ذلك بابتزازه لدرجة أن أحد الأشخاص المغفلين قام بتحويل رصيد لهذا المنتحل الصفة بمبلغ وصل إلى مئة ألف ليرة، وثان قام بتحويل رصيد بسبعين ألف ليرة وآخر حول برصيد بقيمة ٤٢ ألف ليرة ورابع حول له بقيمة خمسة عشر ألف ليرة.

وأكد المصدر المطلع في فرع الأمن الجنائي بطرطوس تلقي الفرع عشرات الشكاوى في هذا المجال، وأنه نتيجة التحقيق فيها تم تنظيم ضبوط بالفاعلين حيث بلغ عدد الضبوط المنظمة منذ بداية العام حتى الآن ١٠٠ ضبط موزعة على تهكير حساب وسب وشتم ١١ ضبط، وإنشاء صفحات وهمية ٨ ضبط، وبلغ عدد ضبوط التشهير عبر الشبكة ونشر صور لأشخاص بقصد ابتزازهم ٣٢ ضبطاً، واتحال صفة أمنية وابتزاز ٢ ضبط، سب وشتم ونم وتهديد عبر الشبكة ١٥ ضبطاً، وتطبيق صور لأشخاص ونشرها عبر الشبكة ٢ ضبط، وإزعاج وإرسال رسائل نصية تتضمن السب والشتم ٦ ضبط، وسرقة أجهزة خلوية ضبط واحد.

ازدادت الجرائم الإلكترونية في مجتمعنا بشكل عام في ضوء انتشار الوسائط الإلكترونية المختلفة لاسيما الفيسبوك، ومع حصول هذه الجرائم بحق يلجأ المتضرر إلى الجهات المختصة ويتقدم بشكوى يرفق معها ما لديه من أدلة إلكترونية، حيث تقوم فروع الأمن الجنائي بالتحقيق فيها بعد إحالتها إليها أصولاً.

وأكد مصدر مطلع في فرع الأمن الجنائي بطرطوس تلقي الفرع عشرات الشكاوى في هذا المجال، وأنه نتيجة التحقيق فيها تم تنظيم ضبوط بالفاعلين حيث بلغ عدد الضبوط المنظمة منذ بداية العام حتى الآن ١٠٠ ضبط موزعة على تهكير حساب وسب وشتم ١١ ضبط، وإنشاء صفحات وهمية ٨ ضبط، وبلغ عدد ضبوط التشهير عبر الشبكة ونشر صور لأشخاص بقصد ابتزازهم ٣٢ ضبطاً، واتحال صفة أمنية وابتزاز ٢ ضبط، سب وشتم ونم وتهديد عبر الشبكة ١٥ ضبطاً، وتطبيق صور لأشخاص ونشرها عبر الشبكة ٢ ضبط، وإزعاج وإرسال رسائل نصية تتضمن السب والشتم ٦ ضبط، وسرقة أجهزة خلوية ضبط واحد.

محمد منار حميجو

كشف نقيب المحامين ورئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان في مجلس الشعب نزار السكيف أنه خلال اليومين القادمين سيتم رفع مشروع قانون مهنة تنظيم مهنة المحاماة إلى مجلس الوزراء بعد الانتهاء من الصياغة النهائية له وأنه تم التوافق على كل ما يخص هذا المشروع، مؤكداً أن الصيغة التي ستخرج من مجلس الشعب ستكون مرضية للجميع.

وأدى رؤساء فروع نقابة المحامين المنتخبين القسم أمام وزير العدل بحضور مجلس القضاء الأعلى بعد انتهاء انتخابات الفروع تهنيداً لانتخابات مجلس النقابة المركزي في المؤتمر العام للنقابة الذي سيعقد في يوم ٢٤ من الشهر الحالي.

وفي تصريح له «الوطن» أكد السكيف أنه تم الاتفاق مع وزير العدل خلال الاجتماع على أمور كثيرة وخصوصاً أن هناك إرادة حقيقية لدى رؤساء الفروع ومجلس القضاء الأعلى لتطوير عملية التقاضي بجناحيها القضاء والمحاماة وأن يكون هناك علاقات طيبة بما يتعسف إيجاباً وبشكل ممتاز على الصعيد الشعبي والشارع السوري، معرباً عن أمله أن يكون فيها خير للمحاماة والقضاء وأن يكون المستقبل أفضل.

وكشف السكيف أنه سيكون هناك لقاء قريب بين المحامين العامين ورؤساء الفروع للنقابة لبحث كل شيء بما يخدم عملية التقاضي بما في ذلك تحقيق العدالة وأن يكون هناك قضاء قوي، مشيراً إلى أن دور النقابة في هذا الموضوع مهم وفاعل، ومضيفاً: متفاوون أن يكون في القادم الأيام تعاون منظم.

ولفت السكيف إلى أن وزير العدل وعد خلال الاجتماع أن يكون متعاوناً جداً بما يتوافق مع القانون وبما يحافظ على حقوق الناس، مضيفاً:

حريصون على التعاون مع وزارة العدل وحفظ حقوق الناس وتطوير عمل القضاء وتحسين وراحة القضاء.

وأكد السكيف أنه تم طرح كل شيء يخص القضاء في الاجتماع باعتبار أن كل من وزارة العدل ونقابة المحامين عليهما مسؤوليات في هذا الموضوع، مؤكداً أن التعاون سيكون تتجاوز الأخطاء ويتم تعميق ما هو إيجابي بما فيه خدمة سورية.

وأكد السكيف أنه تم البدء بالترشح لمجلس النقابة الذي سيتم اختياره في المؤتمر العام على أن يتم

مشروع تنظيم مهنة المحاماة سيرفع لمجلس الوزراء خلال يومين

مجلس الشعب سيناقش محاولات «النظام التركي» تجنيس السوريين



اجتماع قريب بين المحامين العامين ورؤساء فروع نقابة المحامين لبحث مشاكل القضاء

هذا الملف وتناحجه وآثاره السلبية وخصوصاً أنه يقال إن النظام التركي جنس ٣٥٠ ألف سورياً إلا أنه لم يتم التأكد من صحة الرقم من عدمه، مؤكداً أنه رغم هذه المحاولات إلا أنه لن يتحقق هذا الملف رغم كل هذه المحاولات.

واعتبر السكيف أن موضوع الجنسية هو سيادي ومحاولة العتب في الديموغرافيا هو شكل من أشكال الجنون، مضيفاً: دائماً أقول إن موضوع الجغرافيا والديموغرافيا يختص بها الخالق عز وجل ولا يحق لأحد أن يعيب بها لأنه سيكون خاسراً.

إغلاق باب الترشح في الرابع عشر من الشهر الحالي، معرباً عن أمله أن يكون المؤتمر العام ناجحاً على غرار نجاح انتخابات فروع النقابة التي كانت مميزة ونوعية.

وفي الغضون كشف السكيف أن لجنة الحريات ستناقش خلال اجتماعاتها القادمة موضوع محاولة رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان تجنيس الكفاءات العلمية السورية لطرحة قريباً تحت قبة مجلس الشعب من جديد.

وأضاف السكيف: أصبحنا جميعاً تعلم خطورة

آخر إبداعات التموين: تجفيف منابع الغش

«التموين» تضغط.. والتجار: الأسعار لم تفلت إنما الأسواق راكدة!!

شعب: محاسبة ونقل مراقبين مخالفين ومنتشدد في الرقابة عليهم

يعتبر أمراً إيجابياً لتنوع الشرائح الاجتماعية واختلاف ميولها الاستهلاكية، وهذا دليل وجود تنافسية جيدة في الأسواق، وهذه التنافسية وحدها قادرة على ضبط الأسعار، ولكن رغم هذا التنوع في الأسواق إلا أنها لم تنعكس بالشكل المطلوب نتيجة ضعف القوة الشرائية.

وأشار إلى وجود صعوبات في وضع رؤية واضحة للأسواق نتيجة انعدام وجود الدراسات والإحصائيات والأرقام التي توضح واقع الأسواق وحجم كميات السلع فيها، وما المطلوب من إجراءات لضبطها وتسييل انسياب السلع فيها.

ورغم كل الحديث عن ارتفاع الأسعار فإنها تبقى حتى الآن رغم كل سنوات الأزمة أقل من مستوياتها في دول الجوار وأي مواطن يتجه إلى لبنان يسجد أن أي سلعة سعرها مضاعف عنها في سورية، ولكن هذا لا يعني أن المواطن ليس محقاً بمطالبه بخفض الأسعار لكون الدخل أقل من الإمكانيات المطلوبة.

تفعيل دور السورية للتجارة

صرح مدير مسؤول في السورية للتجارة له «الوطن» أن الوزارة على تفعيل نشاط وعمل فروع المؤسسة السورية للتجارة في المحافظات لتكون كما تريدها الحكومة؛ الرفاعة الحقيقية وتاجر الدولة في مواجهة أشكال الحرب الاقتصادية، وتسعى لضبط حركة البيع والشراء بالأسواق، إذ يجري العمل على توثيق التعاون فيما بين فروع السورية للتجارة بالمحافظات للتعرف على العامل والمنتجات التي يتم تصنيعها وإنتاجها في كل محافظة وحقيقة أسعارها وجودتها بهدف تغطية احتياجات كل محافظة من تلك السلع أو المنتجات بأسعار مناسبة.

ولفت إلى أن توقع السورية للتجارة على اتفاق مع المصارف العامة السورية لمخ العاملين بالدولة قروضاً بحدود ثلاثمئة ألف ليرة سورية من دون فائدة لشراء المواد والسلع الأساسية من السورية للتجارة وقروض أخرى للسلع المعمرة إضافة إلى قرارات تتعلق بالسماح بفتح منافذ أو صالات بيع في وزارات ومؤسسات الدولة وفق شروط يتم تحديدها، هي كلها إجراءات لدعم عمل المؤسسة وخدمة المستهلك.

وكان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النذاف قد طالب بضرورة إعادة النظر وتفعيل التسعير المركزي والمحلي والصك السعري وإصدار نشرات أسعار الخضار والفواكه بشكل صحيح وحقيقي والإزام أصحاب الفعاليات بآلية تسعير المواد والسلع وبشركة الوساطة الأساسية ما بين المستورد والمنتج وبتأني الفرق، ولكونها المرجع الأساسي في البيانات المتعلقة بحجم توافر المواد وكمياتها ودوران سعرها مع نقلها من حلقة تجارية إلى أخرى، وقد بدأت الوزارة بالخطوة التالية من الحملة من خلال التوجه بدوريات استقصائية غير معلنة على بائعي المرفق للتأكد من مطابقة أسعار البيع النهائي مع الفواتير المنوطة من تجار الحملة، وذلك لضبط الأسعار ومنع الغش والتلاعب في أسواق المحافظات.



البردان: تكلفة التمويل على التاجر تصل إلى ٢٣ بالمئة من قيمة بوليصة الشحن

وبين أن غرفة التجارة ليس لها سلطة تنفيذية وليست سلطة تشريعية، ودورها أن تكون الوسيط بين التجار والجهات المعنية، والعكس لإيصال الشكاوى والافتراضات والمطالب، ومراقبة الأسواق وتداول الفواتير ليست من مهامها.

ولفت البردان إلى أن آلية التسعير بالأساس تحتوي على العديد من الغفرت وتمت مناقشة هذه الآلية عدة مرات مع الجهات المعنية من دون وصول إلى صيغة اتفاق سواء للمواد المدعومة أم غير المدعومة، وذلك نتيجة عدم كفاية القطع لتمويل كامل إجازات الاستيراد، ويضاف إلى ذلك الاختلاف في أسعار الصرف بين المصرف المركزي والمتداول في السوق الموازي، إذ يوجد فارق واضح وكبير بين السعريين، ومن يتقدم بطلب لتمويل إجازة استيراده عليه الانتظار لعدة أشهر ليتم التمويل، علماً أن تكلفة التمويل وصلت إلى ٢٣٪ من قيمة بوليصة الشحن، وهذا كله لا يؤخذ بالحسبان في آلية التسعير، وهو ما يحدث الفرق بين الصك التسعيري لوزارة التجارة الداخلية والسعر الحقيقي للسلعة.

لا إحصائيات حقيقية للأسواق

بيّن نائب رئيس غرفة التجارة أن التنوع في مصادر السلع وتوافرها بنوع وأنواع وأصناف مختلفة ضمن الأسواق

العرض وقلة الطلب، إذ إن الأسواق شبه فارغة من حركة الزبائن نتيجة ضعف القوة الشرائية للمواطنين. ورأى أن تغيرات سعر الصرف من الطبيعي أن تؤثر في الأسعار، ولكنها لم ترتفع بما يعادل نسبة تغير سعر الصرف، وذلك بسبب الركود، ولذلك كان الارتفاع طفيفاً، ومن الأمثلة أن سعر مادة زيت الزيتون لم يتغير منذ أربع سنوات، أما السلع والمواد المستوردة فهي تتأثر أكثر من غيرها بتغيرات سعر الصرف، ومع ذلك لم ترتفع بنسبة ارتفاع سعر الصرف نفسها، وعندما عاد سعر الصرف للهبوط، انخفضت أسعار هذه السلع.

واعتبر البردان أن الرقابة التموينية في الأسواق من المواضيع الشائكة دائماً بين التجار والمواطنين والجهات المعنية، فمن حق المواطن أن يطالب بمراقبة الأسعار والسلع ومن واجب الجهات المعنية تلبية هذه المطالب، ولكن المشكلة أن التركيز يكون بعمل وزارة التجارة الداخلية على الأسعار فقط، وهي من أولوياتها العديد من المهام كالمراقبة الغذائية وحركة انسياب السلع بالأسواق وتوافرها.. وغيرها من المهام، ولذلك فإن جعل الأسعار هو الشغل الشاغل لا حاجة له لكون القانون السائد في الأسواق منذ بداية الحركة التجارية هو قانون العرض والطلب وهو الذي يتحكم بالأسعار بشكل رئيس وليس أي إجراء آخر.

تجفيف منابع الغش

أفاد شعب بان الوزارة اتخذت عدة إجراءات لتطوير العمل الرقابي، ومن ضمنها تشكيل دوريات متخصصة للرقابة على العملية الإنتاجية في المعامل والورش، وخاصة غير النظامية، تحت شعار «تجفيف منابع الغش»، وكذلك لضبط المواد المخالفة للمواصفات والمتنحية الصلاحية والمواد الجهولة المصدر في الأسواق. كما يتم العمل على رفد جهاز حماية المستهلك بعناصر جديدة من المهندسين المرشحين للوزارة وتأهيلهم وتدريبهم من خلال إخضاعهم لدورات متخصصة في هذا المجال، ومتابعة الأسواق من خلال مراقبة توافر المواد والسلع بالجودة والسعر المناسب ومعالجة أي طارئ بهذا الخصوص بشكل لحظي وفوري، إضافة إلى متابعة العمل بالدوريات النوعية المتخصصة على جميع المواد وخاصة المواد المدعومة من الدولة (دقيق - خبز) لمنع الاتجار بها في السوق السوداء.

ركود لا فلتان

نائب رئيس غرفة تجارة دمشق عمار البردان بيّن له «الوطن» أن الأسواق لم تشهد أي فلتان بالأسعار، وعلى العكس كان هناك ركود في الأسواق، نتيجة لثقل

علي محمود سليمان

شهدت الأسواق في سورية خلال الشهرين الأخيرين تقلبات في الأسعار بين صعود وهبوط تحت تأثير تغيرات سعر الصرف بشكل أساسي، حيث قارب سعر الصرف في السوق الموازي ٦٩٠ ليرة سورية ليعاود الانخفاض لحوالي ٦٢٥، ومن ثم يتراوح بين السعريين في تبدل يومي وعدم ثبات، وعليه اتجهت الأسواق للمراوحة في تفاوت الأسعار وتعددت التصريحات من الجهات المسؤولة والتجار وتبادل الاتهامات.

«الوطن» تابعت الأسواق وأسعارها خلال هذه الفترة إذ كان المستهلك هو المتضرر الأول من هذه التغيرات بالتزامن مع انخفاض القدرة الشرائية المتأثرة بقوة بتغيرات سعر الصرف، ما أدى لارتفاع عدد الشكاوى التي وردت إلى مديريات التجارة الداخلية في المحافظات نتيجة ارتفاع الأسعار، ولذلك تم التشديد على مكاتب الشكاوى من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تعمل على مدار ٢٤ ساعة، إضافة إلى دوريات موازية لمكتب الشكاوى حتى تقوم بالرد على هذه الشكاوى التي كثرت على المواد الغذائية والمطاعم.

«التموين» تضغط على التجار

معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعب صرح له «الوطن» بأن الارتفاع في الأسعار كان طفيفاً خلال تلك الفترة وعادت الأسواق مجدداً للاستقرار، إذ ركزت الوزارة في حملتها على الأسواق على تكثيف ضبوط مخالفات رفع الأسعار والتلاعب بها والتدقيق على الفواتير المتداولة بين حلقات الوساطة التجارية في الأسواق على مستوى المحافظات، والمتابعة كانت يومية وفورية من الوزارة، ولذلك تمكنا من الحفاظ على الأسعار ضمن الحدود الممكنة.

وبين أن الوزارة تسعى حالياً من خلال ذراعها للتدخل الإنجابي وهي المؤسسة السورية للتجارة لإحداث التغيير في الأسواق وتقديم بديل للمستهلك، وذلك من خلال طرح كميات متنوعة من السلع والمواد عبر صالاتها والسيارات الجواله للتخفيف من تحكم التجار بالأسعار، وبذلك يصبح لدى المستهلك إمكانية للاختيار، ولا يبقى التجار متمكنين بالأسواق.

ونوه بأن الحملة على الأسواق مستمرة مع الضغط على التجار لتخفيض أسعارهم، وتم تقديم مقترح لهم بإمكانية طرح سلعهم ومنتجاتهم ضمن صالات المؤسسة السورية للتجارة ضمن آلية الوضع بالأمانة، حيث يتم بيعها بأسعار مخفضة وتحقيق الفائدة للطرفين من التجار والمستهلكين.

وحول آلية الرقابة أوضح شعب أن الوزارة تشددت في مراقبة عمل المراقب التمويني بشكل دقيق وحازم، وأي شكوى ترد على أي مراقب تتم محاسبته بشكل فوري ونقله، وتم اتخاذ هذا الإجراء بعدد من المراقبين في المحافظات، كما تم توزيع المراقبين على مجموعات عمل يرأسها مدير التجارة الداخلية في المحافظة ليكون على رأس الحملة في المحافظة، من خلال تقسيم المحافظة إلى قطاعات تموينية لمراقبة أسواقها، مع إلزام المديرين ومعاونيهما بالحضور بشكل دائم في الأسواق بالإضافة إلى الدوريات التي تقوم بها الوزارة من خلال المديرين العامين فيها ضمن برنامج عمل.